توسع العمالة
في قطاع الخدمات بالعراق (١٩٦٨ - ١٩٩٠)

علي موسى الشرع*

Abstract

The Growth of Employment in the Service Sector in Iraq during (1968 - 1990)

This paper tackles the problem of growth of employment in the service sector in Iraq during (1968-1990) where manpower rate doubled from 28% in 1968 to 50% in 1990, despite the fact that the share of the goods sector (agriculture and industry) in the GDP remained low. Also, the shift of manpower among the different sectors didn't take place normally(according to Clark's condition). As workers moved directly from Agriculture of low productivity to service sectors.

The paper examines the problem of expansion in the latter sector on two levels: Supply and demand. On the first level, the factor of urban growth has been emphasised in comparison with the effect of sectoral productivity gap and its effect on the expansion of employment in service sectors. As for demand, the government expenditure has been emphasised in comparison with private expenditure and the intermediate demand for service, which proved to have an inferior role in the expansion of employment in this sector during the period under investigation.

* مدرس الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الفاتح.

مقدمة :

ترافق عملية النمو الحضرى والصناعى نشاطات مكملة لها متولدة عن هذا النمو تندرج تحت قطاع متخصص بها وهو قطاع الخدمات، الذى يساهم فى تلبية الحاجات الاجتماعية والصناعية بالإضافة إلى إشباع الطلب الاستهلاكى النهائى.

فالمجتمع الحضرى يحتاج إلى توفير حجم معين من الهياكل الارتكازية والخدمات التجارية، وخدمات التمويل، والخدمات الحكومية الأخرى الضرورية منها لقيام وتوسع الصناعة، كما أن ارتفاع مستوى الدخل قد يؤدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الترفيهية والخدمات الصحية والتعليمية.

ومن هنا فقد أخذ قطاع الخدمات يحتل أهمية كبيرة ومتزايدة فى الاقتصادات المختلفة وازدادت أهميته أكثر عندما أصبح الملجأ الأخير لليد العاملة الباحثة عن العمل، بحيث ارتفعت أهميته النسبية إلى أكثر من النصف فى معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية، فأضحى حلاً فريداً لليد العاملة الفائضة من القطاعات الأخرى أو الداخلة إلى سوق العمل لما يمتاز به هذا القطاع من قدرة استيعابية كبيرة نظرا لضعف الإحلال بين العمل ورأس المال فى معظم أنشطته خاصة تجارة المفرد، لكنه فى نفس الوقت ولدّ مشكلة للاقتصاد القومى لأن النمو السريع والمطرد للعاملين فى قطاع الخدمات إنما يمثل استنزافا للموارد الاقتصادية كونها لا تساهم فى الإنتاج المادى المباشر.

هدف الدراسة :

تحاول الدراسة أن تقف على أهم العوامل التى ساهمت فى توسع العمالة فى قطاع الخدمات بالعراق خلال الفترة المذكورة، وإذا كان هذا التوسع يعبر عن وينسجم مع حالة التطور الاقتصادى الذى وصل إليه الاقتصاد العراقى لأن توسع هذا القطاع يعنى أحد أمرين ، إما ارتفاع إنتاجية العمل فى القطاعات السلعية مما أزاح العاملين فيها نحو قطاع الخدمات أو بالعكس من ذلك تماماً.

مشكلة الدراسة :

إن نمو العمالة فى قطاع الخدمات بالعراق خلال فترة الدراسة كان سريعا ومطردا بحيث ارتفعت أهميته النسبية من مجموع القوى العاملة من ٢٨٪ عام ١٩٦٨ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠ فى حين نشهد تدهوراً ملموساً للأهمية النسبية للقطاعات السلعية فى توليد القيمة المضافة وخلق فرص العمل، فمثلاً انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى خلق فرص العمل من ٨,٥٪ عام ١٩٦٨ إلى ٧,٧٪ عام ١٩٩٥.

ومن ثم فقد تفاقمت حالة الاختلال الهيكلى التى يتسم بها الاقتصاد العراقى كونه اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية فى تمويل الإنفاق الاستثمارى والاستهلاكى من خلال هذا التوجه غير المرغوب فيه لليد العاملة نحو الأنشطة الخدمية وهو اتجاه يعبر على أية حال عن زيادة الهامشية فى الاقتصاد فى وقت مازالت فيه التنمية الاقتصادية فى العراق عند مستوى متزن.

وقد افضى هذا الوضع إلى إحداث أمرين مهمين هما :

١ - لجوء الحكومة إلى الاستيرادات لسد حاجة الطلب المحلى فى ضوء عجز القطاع الزراعى والصناعى عن توفير السلع الاستهلاكية والمعمرة وزيادة الضغط على المؤسسات الخدمية فى المدن كالتعليم والصحة والنقل والبلدية... إلخ. مما أثر بلا شك على تدنى الكمية والنوعية المقدمة منها.

٢ - المساهمة فى ارتفاع الأسعار ومن ثم حدوث التضخم الذى يسود الاقتصاد العراقى منذ منتصف السبعينات وتكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى أن حجم تعويضات العاملين فى قطاع الخدمات اقترب إن لم يتجاوز حجم القيمة المضافة التى تولدها الزراعة والصناعة التمويلية سوية.

كما أن لهذا التوسع أثراً غير ملموس، وهو مساهمته فى تخفيض الإنتاجية على

مستوى الاقتصاد العراقى، لأن معظم الأنشطة الخدمية مازالت كثيفة العمل، كما أن هذا القطاع يستوعب مستويات مختلفة من المهارة يحتل فيها العمل غير الماهر نسبة كبيرة فهو لا يساهم فى خلق وتنمية المهارات كالقطاع الصناعى لارتفاع وهيمنة العمل اليدوى.

منهاج الدراسة :

لأن نطاق البحث يركز على عملية توسع استخدام اليد العاملة فسوف يكون الاهتمام منصبًا على استعراض تلك العوامل المسئولة عن هذا التوسع. وحيث إن واقع عملية التوسع هذا لم يأخذ مساراً شبيهًا بما حدث فى الاقتصادات المتقدمة وأن تشابه معه فى الاتجاه فقط فكان لزامًا دراسة تلك العوامل من جانبين هما جانب العرض وجانب الطلب فجانب العرض يشمل :

١ - الاتفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى.

٢ - الطلب الوسيط على الخدمات.

وقد أنهينا البحث بخاتمة تتضمن الخلاصة والاستنتاجات.

أولا : عوامل العرض

من بين عوامل العرض التى يمكن من خلالها تفسير أسباب النمو والتوسع المستمر للعمالة فى قطاع الخدمات، يأتى كل من "اختلاف انتاجية العمل بين القطاعات الاقتصادية" و"النمو الحضرى" فى مقدمة تلك العوامل[1]، وسيتم التطرق إلى كل منهما على حدة.

(١) اختلاف انتاجية العمل بين القطاعات الاقتصادية

وهى إحدى الأساليب الرئيسية فى تبرير انتقال اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع الخدمات، حيث إن ارتفاع إنتاجية العمل فى القطاع الزراعى

والصناعى بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والاستخدام الكثيف لرأس المال ساهم إلى حد بعيد فى انخفاض نسبة العاملين فى هذين القطاعين فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة اليد العاملة فى قطاع الخدمات بسبب انخفاض إنتاجية العمل فى الأخير، فهو يحتاج – وباستمرار – إلى المزيد من اليد العاملة لتأمين إشباع حاجات الطلب المتزايد على الخدمات، وهو يعكس واقع التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الاقتصادات المتقدمة.

ولكى نختبر أثر اختلاف إنتاجية العمل بين القطاعات الاقتصادية فى توسع استخدام الأيدى العاملة فى قطاع الخدمات بالعراق سوف نستخدم المتطابقة التالى:

$$e_s - e_g = (q_s - q_g) - (p_s - p_g)$$

حيث إن : p,q,e هى معدلات النمو للعاملين ، الناتج، إنتاجية العمل على التوالى من (١٩٨٦ – ١٩٩٠) .

والحروف الصغيرة : s , g تمثل القطاعات السلعية، والخدمات (الزراعة والصناعة) على التوالى.

ولا يمكن على أية حال تقدير المتطابقة المذكورة بأسلوب الإنحدار إلا إذا حولناها إلى معادلة سلوكية التى تعانى هى الأخرى من مشكلات احصائية لوجود إرتباط متعدد بين معدل نمو الناتج وإنتاجية العمل، بالإضافة إلى أننا سنركز فى هذه الفقرة على اختلاف إنتاجية العمل القطاعية، ولذلك سوف نستخدم جزءاً منها فقط وهو:

$$e_s - e_g = F(p_s - p_g) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

وسنرجئ الجزء الآخر وهو :

$$e_s - e_g = F(q_s - q_g) \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

إلى محلها ضمن عوامل الطلب.

وتنطوى الصيغة رقم (١) على شرط مؤداه «لكى يتحقق انتقال العاملين من القطاعات السلعية إلى قطاع الخدمات لابد أن تكون العلاقة متعاكسة بين اختلاف

نمو العاملين واختلاف نمو انتاجية العمل أى أن انخفاض معدل نمو انتاجية العمل فى قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات السلعية سوف ينعكس بزيادة استخدام العاملين فيه».

وبتطبيقها على الاقتصاد العراقى على شكل فترات نلاحظ من خلال جدول (١) ما يلى :

(١) فى الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٥) :

حقق قطاع الخدمات معدلات نمو إيجابية فى عدد العاملين وانتاجية العمل (بالأسعار الجارية والثابتة) فى علاقته بالقطاع السلعى (ككل)، والقطاع الزراعى خاصة، وهو ما يخالف الشرط أعلاه والسبب هو انخفاض معدلات نمو إنتاجية العمل للقطاع الزراعى إذ حقق معدلا سالبًا للنمو بالأسعار الثابتة (- ٤ , ٠٪) وأثّر هذا الانخفاض فى معدلات نمو إنتاج القطاع السلعى (ككل)، لذلك ظهرت معدلات نمو إنتاجية العمل فى قطاع الخدمات أعلى إذ بلغت (٧ , ١٪) و (٢ , ٠٪) بالأسعار الجارية والثابتة على التوالى :

ولكن هذا الانخفاض فى (إنتاجية العمل) يبدو تأثيره الواضح فى علاقته مع فروع قطاع الخدمات (Subsector) . ومن هذا يجب القول إن هناك عوامل أخرى ساهمت فى نمو عدد العاملين فى قطاع الخدمات خلال هذه الفترة. ولكن يمكن الاستناد إلى انخفاض (وليس ارتفاع) إنتاجية العمل فى تبرير الانتقال من القطاعات السلعية (خاصة الزراعة) نحو قطاع الخدمات لأن ذلك ينعكس فى انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته مما حفز العاملين فى الزراعة إلى الهجرة.

(٢) فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) :

ظهر معدل نمو عدد العاملين موجبًا لصالح قطاع الخدمات وفروعه (Subsector) فى علاقته بالقطاعات السلعية (ككل) والقطاع الزراعى، وكان معدل نمو إنتاجية العمل موجبًا وهو ما يخالف الشرط سالف الذكر، ما عدا الصف الأول، فمن الواضح أن الشرط قد تحقق هنا حيث معدل نمو موجب للعاملين فى صالح قطاع الخدمات (ككل)، رافقه معدل سالب للنمو فى إنتاجية العمل والسبب هو ارتفاع

معدلات نمو إنتاجية العمل فى القطاعات السلعية ما عدا الزراعة، إذ أنه خلال هذه الفترة وضعت ما سمى آنذاك «بالخطة الانفجارية» التى أدت إلى رفع مساهمة القطاعات السلعية فى حصيلة الناتج المحلى الإجمالى، بينما ظلت معدلات نمو إنتاجية العمل فى الزراعة منخفضة قياساً بقطاع الخدمات وهو ما يوضحه الجدول.

(٣) فى الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٥٥) و (١٩٨٥ - ١٩٩٠):

يبدو أن انتقال العاملين قد اتخذ مساراً شبيهًا بما حدث فى الاقتصادات المتقدمة حيث استدعت حاجة قطاع الخدمات - بسبب انخفاض إنتاجية العمل فيه قياسا بالقطاعات السلعية إلى اليد العاملة الإضافية لعرض الخدمات. لكن الاتجاه المتعاكس الذى تفرضه الصيغة رقم (١) بين نمو عدد العاملين فى قطاع الخدمات وانخفاض إنتاجية العمل لم يتحقق إلا ظاهراً فقط لأن انخفاض إنتاجية العمل فى قطاع الخدمات ربما يعود إلى مشكلة القياس التى تطال نسبة كبيرة من الأنشطة الخدمية خاصة الخدمات الاجتماعية التى يشكل الناتج المتولد فيها أكثر من نصف ناتج قطاع الخدمات ككل مع أنه يحتسب على أساس أن (الناتج = عدد العاملين × الأجور) وجاء قرار الترشيق الإدارى عام ١٩٨٧ ليعمل على تخفيض عدد العاملين خاصة فى الإدارة العامة، وواضح للعيان أن أى خفض لأى قيمة فى جهتى علامة الضرب يؤدى بالضرورة إلى انخفاض مستوى الناتج . وانعكس ذلك على معدل نمو انتاجية العمل لتتحول إلى السالب.

والاستنتاج الذى يخلص إليه هو أن انتاجية العمل فى قطاع الخدمات لم تكن أكثر بطئاً مقارنة بالقطاعات السلعية بشكل يسعنا فيه احتمال تبرير انتقال اليد العملة بهذا الزخم والحجم.

(٢) النمو الحضرى:

يقف وراء النمو الحضرى فى الاقتصاد العراقى الذى وصل إلى أكثر من ٧٠٪ عوامل جذب متعددة خاصة نحو المدن الكبرى وقد تنوعت هذه العوامل حسب المراحل الزمنية، فقبل السبعينات كانت عوامل الجذب اجتماعية، ومنذ منتصف السبعينات بدا أثر العوامل الاقتصادية واضحا نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وضعف التخطيط الإقليمى، إلاّ أنها فى الثمانينات تعززت نتيجة لتضافر عدة عوامل منها[٣] :

١ - استحواذ المدن الكبرى (بغداد - نينوى ، البصرة) على نسبة مرتفعة من التخصيصات الاستثمارية.

٢ - حوافز التطوع ومكافآت الاستشهاد وتخصيص قطع أراضى فى المدينة.

وتركز - نتيجة لذلك - فى بغداد وحدها نحو ٢٣٪ من السكان كما فى احصاء ١٩٨٧.

والواقع أن تلك الهجرة لم تنطلق من مناطق كثيفة السكان و/ أو من بين مجموعات تعانى من البطالة المقنعة، كما أنها لم تتجه بالضرورة إلى نشاطات إنتاجية ترتفع فيها الحاجة إلى اليد العاملة إضافة إلى أن السمة الرئيسية لهؤلاء المهاجرين أنهم غير ماهرين فالمستوعب الأساسى لهم كانت الأنشطة الخدمية، وبالأخص تجارة المفرد التى لا تتطلب مهارة كبيرة لممارستها، وفى أعمال التنظيف أو الحراسة... إلخ، ولأن القطاع الصناعى فى العراق لا يمتلك إمكانية كبيرة فى خلق فرص عمل جديدة لمن يملك منهم حدا أدنى من المستوى التعليمى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاستناد إلى الجدول (٢) حيث تظهر أن معدلات نمو العمالة فى الصناعة التحويلية كانت منخفضة تارة وسالبة تارة أخرى مقارنة بقطاع الخدمات.

وإذا ما استخدمنا أسلوب الانحدار لغرض توضيح العلاقة بين حصة قطاع الخدمات من مجموع العاملين على مستوى الاقتصاد القومى مع مستوى التحضر نجد أن :

$$\log \frac{Es}{E} = \alpha + \beta \log \frac{U}{P}$$

$\frac{U}{P}$: تمثل مستوى التحضر.

$\frac{Es}{E}$: حصة قطاع الخدمات من مجموع العاملين

$$\log \frac{Es}{E} = -4.49 + 1.94 \log \frac{U}{P}$$

S.E 0.12 $R^2 = 91\%$

وقد فسر مستوى التحضر – جانب العرض – نسبة ٩١٪ من التغير فى حصة العمالة فى قطاع الخدمات. وإذا ما عدنا المعلمة (β) هى المرونة فإن نمو استخدام العاملين فى هذا القطاع كان أسرع من النمو الحضرى، وتدل النتيجة أعلاه على أن النمو الحضرى وليس فجوة إنتاجية أعلاه على أن النمو الحضرى وليس فجوة إنتاجية العمل القطاعية هى العامل الأساسى فى توسع العمالة فى قطاع الخدمات، وأن نسبة كبيرة من هذا التوسع لم تكن مخططة.

ثانياً: عوامل الطلب

تشمل عوامل الطلب ضمن حدود هذا البحث كلاً من :

١ – الانفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى.

٢ – الطلب الوسيط على الخدمات.

وسيتم اختبار أثرهما فى الاقتصاد العراقى بالتتابع وكما يلى :

(١) الانفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى

يرى (C.Clark) بأن «أسباب النمو النسبى فى أعداد المنتجين فى القطاع الثالث – قطاع الخدمات – يعود إلى جانب الطلب، إذ أن الطلب على الخدمات يرتفع بارتفاع الدخل، وبما أن الخدمات لا يمكن نقلها من بلد إلى آخر فإن توفيرها يجب أن يتم داخل البلد ومن قبل عماله»[٤]، وعلى الرغم من أهمية التغيير فى هيكل الطلب الناجم عن ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى للفرد إلا أن ذلك غير كاف فى التبرير وذلك لأن تفسير ارتفاع الطلب على الخدمات من خلال الاستناد إلى المرونة الدخلية لا تصدق إلا فى بيانات المقطع العرضى عندما نقارن ما بين صور المقاطع العرضية لمختلف النقاط عبر الزمن[٥]، حيث تخصص الأسرة ذات الدخل المنخفض نسبة كبيرة من دخلها للموارد الغذائية وكلما ارتفع هذا الدخل فإن نسبة التخصيص لهذه المواد تنخفض وتزداد بالمقابل نسبة الإنفاق على السلع الأخرى ومنها الخدمات (انظر الجدول «٣»).

أما فى السلاسل الزمنية فإننا لا نواجه أى لون من الانخفاض فى الإنفاق على المواد الغذائية بالأرقام المطلقة بل حتى فى الأهمية النسبية للإنفاق، فهى وإن انخفضت (كما فى جدول «٤») فى السنوات التى تلت عام ١٩٧٢، لكنها عادت إلى الارتفاع ثانية فى ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٨ إلى ٥٠٪ . هذا الاتجاه لا نجده فى حالة الإنفاق الاستهلاكى كرقم مطلق ونسبى فضلاً عن تدنيها قياسا بالأصناف الأخرى، فالواقع -إذن- هو زيادة استهلاك السلع وخاصة الغذائية منها وبقاء استهلاك الخدمات ثابتًا إن لم ينخفض.

ولكى نتحقق من أثر الإنفاق الاستهلاكى (الخاص والحكومى) على نمو العمالة فى قطاع الخدمات، سوف نستخدم الجزء الثانى من المتطابقة السابقة وهو :

$$e_s - e_g = F(q_s - q_g) \quad .....(2)$$

حيث إن : e : معدلات نمو العمالة ، q : معدلات نمو الناتج ، s : قطاع الخدمات (Services) ، g : القطاعات السلعية (Goods).

وفى هذه الحالة سوف نلجأ إلى وضع افتراضين هما :

١ - أن الناتج سيكون وكيلا عن الطلب على السلع والخدمات لغرض التبسيط(٦).

٢ - أن الاختلافات القطاعية فى معدلات نمو عدد العاملين تعكس اختلافاتها فى معدلات نمو الناتج ولأن زيادة الطلب يؤدى إلى زيادة الناتج - بالضرورة - فإن ارتفاع ناتج قطاع الخدمات يعنى أن المرونة الدخلية على الخدمات أكبر من واحد وهى أكبر بالنتيجة من المرونة الدخلية للطلب على السلع التى تكون أقل من واحد.

وسنعد المؤشرات التى نحصل عليها من تطبيق هذه المعادلة بديلا للاختبار المباشر للعلاقة الدالية بين متوسط دخل الفرد والناتج.

فبالاستناد إلى جدول (٥) نلاحظ ما يلى :

١ - فى الفترتين (١٩٦٨ - ١٩٧٥) و (١٩٧٥ - ١٩٨٠) كانت معدلات نمو العمالة والناتج لقطاع الخدمات أسرع مقارنة بالقطاعات السلعية (ككل)، وكذا الحال

فيما يتعلق بالقطاع الزراعى فى علاقته مع القطاعات الخدمية، إلا أن معدل نمو الناتج مع معدل نمو عدد العاملين يتسم بعدم الاتساق والاستقرار فتارة يهبط دون مستوى العمالة فى الحالات التالية.

- الصف الأول/ بالأسعار الجارية (فى الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٥) وبالأسعار الجارية والثابتة للفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٠).
- الصف الثانى / بالأسعار الثابتة لكلا الفترتين.
- الصف الثالث / بالأسعار الثابتة للفترة الأولى ، والأسعار الجارية للفترة الثانية.

وتارة أخرى يرتفع كما فى الحالات الباقية ما عدا الصف الثالث الذى احتفظ بنمط واحد (التصاعد) وهو يعكس أحد أمرين أو كليهما:

(أ) انخفاض انتاجية العمل فى القطاعات السلعية كما رأينا سابقا وارتفاعها بالنسبة لقطاع الخدمات نظرا للاهتمام الكبير الذى أولته الحكومة له .

(ب) كما لا يستبعد وجود تحيز فى احتساب ناتج معظم القطاعات الخدمية.

(٢) فى الفترتين (١٩٨٠ – ١٩٨٥) و (١٩٨٥ – ١٩٩٠) كانت نتيجة الهبوط شاملة لجميع الأعمدة مع بعض الاستثناءات بالأسعار الثابتة خاصة الأنشطة التوزيعية للفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٠)، بل حقق نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية معدلا سالبا لنمو العمالة فى الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٠) بلغ (-١,٦٪)، أى أن العلاقة لم تكن طردية كما يفترض.

نستنتج من هذا أن الطلب على الخدمات (كوكيل عن الناتج) لم يكن قابلا للتنبؤ لصالح قطاع الخدمات فى علاقته مع نمو العمالة، ومن الممكن إثبات النتيجة الأخيرة من خلال أسلوب الانحدار بين المتغيرين أعلاه كما فى المعادلة الخطية التالية.

$$\frac{Es}{E} = a + B \frac{GDPs}{GDP}$$

حـــيث إن : $\frac{GDPs}{GDP}$: حصة قطاع الخدمات فى حصيلة الناتج المحلى الإجمالى وبعد تقديرها ظهرت النتيجة كالآتى :

$$\frac{Es}{E} = 4.6 + 0.8 \frac{GDPs}{GDP}$$

S.E (0.3) $R^2 = 20\ \%$

وفيها لا يفسر نمو الناتج (كوكيل عن نمو الطلب) إلا نسبة قليلة جداً من نمو العمالة فى قطاع الخدمات ويمكن أن يرجع ذلك لعدة أسباب فيما يتعلق بالاقتصاد العراقى.

١ - أن نسبة كبيرة من الخدمات تقدمها الحكومة من خلال القطاع العام إما بالمجان أو بأجور رمزية لا تتناسب مع الكلفة مثل التعليم (الزامى ومجانى) والثقافة والخدمات الطبية، ومن ثم فقد يتجاوز الإنفاق الاستهلاكى الحكومى الإنفاق الاستهلاكى الخاص على الخدمات بالأرقام المطلقة والنسبية حيث قفز من (١٧,٥) مليون دينار عام ١٩٧٢(بالأسعار الجارية) إلى (٥٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ بالنسبة للتعليم، بينما كان الإنفاق العائلى على التعليم محصوراً ما بين (١,٨) مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى (٣,٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ بالأسعار الجارية. وهكذا بالنسبة للعناية الطبية والخدمات (انظر جدول «٦»).

أما بالنسبة للنقل والمواصلات فإن الإنفاق الاستهلاكى العائلى كان دائمًا أعلى من الإنفاق الاستهلاكى الحكومى بالأرقام المطلقة والنسبية خلال هذه الفترة (انظر جدول «٦») ، لأن معظم نشاط النقل يقع ضمن القطاع الخاص، اضافة إلى أن فقرة الإنفاق الاستهلاكى على النقل لا تقتصر على تكاليف النقل فقط بل تتضمن أيضًا

الإنفاق على شراء وتشغيل وسائط النقل مما قد يخفض قيمة الإنفاق دون الأرقام المعروضة فى الجدول.

٢ – أن جزءًا كبيراً من نمو العمالة فى قطاع الخدمات يأتى انعكاسًا لتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى وقيامها بالاستثمار فى المشاريع والمؤسسات التى يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها لطول فترة الاسترداد كالتعليم والصحة مما يقلل أثر المرونة الدخلية للطلب فى التفسير خاصة إذا ما علمنا أن نسبة العاملين فى الخدمات الاجتماعية لوحدها عام ١٩٨٥ مثلا كان ٤٥٪ من مجموع العاملين فى قطاع الخدمات ككل ولكى نختبر أثر الإنفاق الاستهلاكى الحكومى على نمو العمالة فى قطاع الخدمات نستخدم المعادلة اللوغاريتمية التالية :

$$\log \frac{Es}{E} = a + B \log Gc$$

حيث : Gc : الإنفاق الاستهلاكى الحكومى.

وبعد تقديرها للفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٠) كانت النتيجة :

$$\log \frac{Es}{E} = 1.75 + 0.08 \log Gc$$

$$S.E \qquad (0.01) \qquad R^2 = 70\ \%$$

وعلى الرغم من أن الإنفاق الاستهلاكى الحكومى لا يشرح نسبة كبيرة من التغير فى العمالة فى هذا القطاع نظرا لارتفاع حجم الإنفاق على القطاعات الأخرى مثل الدفاع والأمن القومى فوصل أحياناً إلى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٨ هذا أولاً، ولأن نصف عدد العاملين فى قطاع الخدمات تقريبًا يرتكزون فى القطاع الخاص ثانيًا، ويمكن للإنفاق الحكومى أن يشرح نسبة كبيرة جداً من التغيرات فى العمالة فى بعض فروع قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والإدارة، فقرارات ٧ شباط ١٩٧٤ بتوفير فرص العمل لجميع المواطنين القادرين على العمل والراغبين فيه الذين هم فى سن

العمل أدى إلى تغيير الآلاف من الخريجين العاطلين آنذاك، وكذلك فإن القرار الذى صدر ابان الثمانينات بتوفير فرص عمل تتناسب مع قدرات المعوقين فى القطاع العام خاصة ساهم فى رفع نسبة العاملين فى قطاع الخدمات.

وأخيراً، يمكن القول إن استناد (كلارك C.Clark) إلى المدونة الدخلية للطلب فى تفسير نمو العمالة فى قطاع الخدمات يواجه انتقادات عديدة، فبالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً، فإن انتقادات أخرى وجهت لهذا التعميم تناولت الأسس التحليلية والإحصائية وهى :

١ - أن نسبة معينة من الخدمات لا تعد كماليات يتصف الطلب عليها بمرونة دخلية عالية من وجهة نظر الأفراد الذين يتمتعون بمتوسط دخل فردى مرتفع نسبياً، بل العكس فإن بعض السلع المنتجة فى القطاع الأول والثانى (الصناعة التحويلية) تدخل ضمن نطاق الكماليات.

٢ - قد يكون هناك إحلال لرأس المال وتوفير للعمل فى قطاع الخدمات خلال التقدم الاقتصادى.

٣ - من الناحية الاحصائية، فإن مفهوم المرونة الدخلية يصطدم بمشكلة التجميع على مستوى الاقتصاد القومى مما يشير إلى الشك حول أية فرضية عامة تتعلق بالتغيير فى متوسط المرونة فى ظروف التغيير والنمو الاقتصادى ويزداد الشك رسوخًا إذا ما تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الانتاج وتغير نمط توزيع الدخل والتحضر.

ومهما يكن من أمر فإن تزامن ارتفاع حصة قطاع الخدمات من مجموع القوة العاملة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يعد واقعيا مالم يرافق ذلك تقدم فى الفن التكنولوچى.

(٢) الطلب الوسيط على الخدمات

كان ولازال التخصص وتقسيم العمل عاملاً رئيسيا فى ظهور ونمو الأنشطة الاقتصادية خاصة عندما تزداد السلع المنتجة فى الاقتصاد وتتعقد عمليات الانتاج والتنظيم والإدارة والتسويق، مع تراكم المعرفة التكنولوجية، وكانت أنشطة التوزيع هى

أكثر الأنشطة استفادة من هذا التخصص، ونموها يرتبط بنمو الطلب الوسيط على خدماتها من قبل القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة)، حيث تتحول النشاطات التى تمارسها القطاعات السلعية داخلياً بعد توسع حجم منشآتها وزيادة الإنتاج وتنوعه إلى الشركات الخدمية المتخصصة التى تنمو هى الأخرى بالتبعية وبما أن النشاط الخدمى عمومًا كثيف العمل فإن ذلك يؤدى بالنهاية إلى نمو عدد العاملين فيه وبالأخص خدمات التوزيع.

ولغرض التحقق من أثر هذا العامل نعتمد على جداول المستخدم المنتج لعامى ١٩٧٨ - ١٩٨٨ لإبراز مدى التغير الحاصل فى الأهمية النسبية ومعدلات نمو الطلب الوسيط على قطاع الخدمات من قبل الزراعة والصناعة، فمن خلال جدول (٧)، يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للطلب الوسيط للبنوك والتأمين وقطاع الخدمات ككل، بينما ارتفعت الأهمية النسبية لتجارة الجملة والمفرد إلى الضعف تقريبا، والنقل والمواصلات الذى حقق تغيراً بسيطًا قدره (١,٤٪) فقط.

ويبدو واضحًا أن أثر نمو الطلب الوسيط على نمو العمالة فى قطاعات التوزيع لم يكن مشتقًا وتنبؤيًا بشكل تام كما أن الزيادة المطلقة فى عدد العاملين لهذه القطاعات كانت قليلة جداً مقارنة بالأرباح الناشئة عن نمو الطلب الوسيط من قبل الزراعة والصناعة التى ينبغى أن تكون متناسبة (حسب افتراض Fuchs)[٨] (انظر جدول «٨»).

ولاثبات هذا الاستنتاج من خلال أسلوب الانحدار مع افتراض ما يلى[٩]

١ - أن نمو العمالة فى الخدمات الوسيطة يعتمد على نمو الطلب الوسيط من قبل الزراعة والصناعة أى أن :

$$\frac{E_1}{P} = a_1 + B_1 D_{AS}$$

حيث إن : $\frac{E_1}{P}$: حصة الخدمات الوسيطة من مجموع القوة العاملة.

D_{AS} : الطلب الوسيط من قبل الزراعة والصناعة.

٢ – أن الطلب على الخدمات الوسيطة (قطاعات التوزيع) يعتمد على نمو الإنتاج الزراعى والصناعى.

$$D_{AS} = a_1 + B_1 X_{AS}$$

حيث إن :

X_{AS} : نمو الإنتاج الزراعى والصناعى، وقد تم احتسابه بموجب الصيغة التالية:

$$X_{AS} = \frac{X_{AS_t}}{X_{AS_{t-1}}}$$

ولأنه لا توجد سلاسل زمنية عن الطلب الوسيط فسوف نعد نمو الناتج السلعى وكيلاً عن نمو الطلب الوسيط على الخدمات المكملة أى أن :

$$\frac{EI}{E} = a_3 + B_3 X_{AS}$$

وباختيار معادلة لوغاريتمية للفترة (١٩٧٨ – ١٩٩٠) (بزيادة سنتين للفترة ما بين جدولى المستخدم – المنتج لغرض تكبير العينة فقط) نحصل على النتيجة التالية :

$$\log \frac{EI}{E} = 1.15 + 0.03 \log X_{AS}$$

$$S.E \qquad (0.04) \qquad R^2 = 13\ \%$$

والعلاقة غير معنوية تماماً ولم يشرح النمو فى ناتج القطاعات السلعية سوى ١٣٪ من التغييرات الحاصلة فى نمو العمالة فى الخدمات الوسيطة خلال هذه الفترة.

وهذا يعنى أن أثر نمو الطلب الوسيط على نمو العمالة فى القطاعات التوزيعية ضعيف جداً.

جدول (١)

الاختلافات القطاعية فى معدلات نمو العمالة ومعدلات نمو انتاجية العمل ما بين قطاع الخدمات والقطاعات السلعية ككل وبينه وبين الزراعة، وكذلك بين فروعه والزراعة للفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٠) (نسب مئوية٪)

	١٩٨٥ – ١٩٩٠			١٩٨٥ – ١٩٩٠			١٩٨٥ – ١٩٩٠			١٩٨٥ – ١٩٩٠		
	$e_s - e_g$	$P_s - P_g$		$e_s - e_g$	$P_s - P_g$		$e_s - e_g$	$P_s - P_g$		$e_s - e_g$	$P_s - P_g$	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
١– قطاع الخدمات – القطاعات السلعية.	٣,٠	١,٧	٠,٢	٣,٢	٠,٩–	٠,٧–	٤,٢	٣,٨–	٣,٣–	٢,٩	٨,٧	٣,٠–
٢– قطاع الخدمات – الزراعة.	٤,١	٧,٣	٤,٨	٥,٢	٣,٦	٤,٥	٤,١	١,٨–	٨,١–	٣,٦	٢,٥	٧,١–
٣ – قطاع التوزيع – الزراعة.	٤,١	٤,٢	١٠,٨	٤,٦	٦,٧	١١,٧	٢,٧	١١,١–	١٤,٤–	٤,٨	٨,٥–	٥,٥
٤ – الخدمات الاجتماعية والشخصية – الزراعة.	٤,١	٣,٦	٤,٧	٥,٧	٠,٤	٢,٦	٥,٣	٨,٠–	٨,٦–	١,٦–	٨,٣–	٢,٥–

المصـــدر :

– وزارة التخطيط (العراق) . هيئة تخطيط القوة العاملة.

– وزارة التخطيط (العراق). مديرية الحسابات القومية. الناتج المحلى الإجمالى والدخل القومى للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ ، ١٩٩٠ .

جدول (٢)

التغيرات فى مستوى التحضر والعمالة فى الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات للفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٠) (معدلات نمو ٪)

	٦٨ – ١٩٧٥ ٪	٦٨ – ١٩٧٥ ٪	٨٠ – ١٩٨٥ ٪	٨٥ – ١٩٩٠ ٪
$\frac{U}{P}$	٨,٤	٢,٧	٤,٢	٠,٦–
$\frac{Em}{E}$	٣,١	١,٧–	٢,٤–	٠,٢
$\frac{Es}{E}$	٤,٩	٤,٥	٦,٢	٤,٢

المصدر :

– وزارة التخطيط (العراق). السكان والقوة العاملة. أرقام ومؤشرات.

– وزارة التخطيط (العراق). هيئة تخطيط القوة العاملة.

جدول (٣)

الإنفاق الشهرى للأسرة على مختلف السلع والخدمات (مقطع عرضى) لسنة ١٩٧٩ (نسب مئوية ٪)

أنواع الإنفاق / فئة الدخل	المواد الغذائية	دخان ومشروبات كحولية	الملابس والأحذية	الأثاث والمفروشات	الإيجار الاجمالى والوقود والطاقة	النقل والمواصل	الترفيه والتسلية والتعليم	العناية الطبية والخدمات الطبية	سلع وخدمات متنوعة
٢٠ دينار فأقل	٦٦,٠	٤,٢	٥,٣	٤,٧	١٤,٤	٢,٤	٠,٨	٠,٨	١,٤
– ٣٠ دينار	٥٧,٨	٣,٧	٩,٨	٥,٣	١٢,٦	٣,٥	٠,٥	١,٠	٥,٨
– ٤٠ دينار	٦٠,٢	٤,٠	٩,٥	٦,٠	٩,٦	٤,٩	٠,٩	١,٢	٣,٩
– ٥٠ دينار	٥٩,٨	٣,٤	١٠,٣	٦,٠	١١,٣	٤,٤	١,٠	١,٣	٢,٦
– ٧٠ دينار	٥٦,٧	٤,٦	١٠,٩	٧,٢	١٠,٠	٥,٠	١,٤	١,٧	٢,٩
– ٩٠ دينار	٥٥,٣	٣,٠	١٠,٨	٧,٥	١١,٩	٤,٥	١,٧	١,٩	٣,٣
– ١١٠ دينار	٥٣,٤	٢,٨	١٠,٥	٨,٤	١٣,٤	٤,٥	١,٧	١,٨	٣,٤
– ١٣٠ دينار	٥١,٨	٢,٨	١١,١	٨,٦	١٣,٧	٤,٨	١,٧	١,٧	٣,٧
– ١٥٠ دينار	٥٠,٧	٢,٧	١٠,٥	٨,٤	١٥,٠	٥,٢	١,٧	١,٨	٣,٩
– ١٧٥ دينار	٤٨,٣	٢,٥	١١,٣	٩,٢	١٥,١	٥,٤	١,٩	١,٨	٤,٥
– ٢٠٠ دينار	٤٧,٨	٢,٣	١١,٣	٩,٥	١٥,٢	٥,٧	١,٩	٢,٠	٤,٢
– ٢٥٠ دينار	٤٣,٨	٢,٤	١٠,٧	٩,٤	١٢,٢	٦,٥	٢,١	١,٧	٥,١
– ٣٠٠ دينار	٤١,١	٢,٥	١٠,٣	٩,٥	١٩,١	٨,٨	١,٩	١,٦	٥,٢
أكثر من ٣٠٠ دينار	٣٢,٩	٢,٢	٩,٦	٩,٢	١٦,٨	٢٠,٣	٢,٢	١,٨	٥,١

المصدر : – وزارة التخطيط (العراق) . الجهاز المركزى للاحصاء. بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٩ .

جدول (٤)

الإنفاق الاستهلاكى الخاص على السلع والخدمات مع الأهمية النسبية (١٩٧٢ – ١٩٨٨) (مليون دينار)

السلعة أو الخدمة	١٩٧٢		١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٥		١٩٨٨	
	مجموع الانفاق	٪	مجموع الانفاق	٪	مجموع الانفاق	٪	مجموع الانفاق	٪	مجموع الانفاق	٪
١ – المواد الغذائية.	٤١٥,٠	٥٥,٤	٨٦١,٣	٤٨,٣	١٣٧٧,١	٤٦,٩	٣١٨٩,٠	٤٥,٧	٥٦٧٩,٩	٥٠,٠
٢ – الدخان والكحوليات.	٣٠,٧	٤,٢	٥١,٣	٣,٢	٧٧,٤	٢,٧	١٥١,٨	٢,٢	١٥١,٣	١,٣٨
٣– الملابس والأحذية.	٦٥,٣	٨,٧	٢١٠,٩	١١,٨	٣١٤,٨	١٠,٧	٧٣٧,٤	١٠,٦	١٢٠٣,٥	١٠,٦٧
٤– الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	٢٧,٥	٣,٦	٢٦٩,٣	٩,٥	٢٦١,٩	٨,٥	٤١٦,٥	٥,٨	٧٦٢,٦	٦,٧٧
٥– الإيجار والوقود والطاقة.	١١٣,٦	١٥,٢	٢٠٨,٠	١١,٣	٤٥٧,٤	١٥,٥	١٥٦٩,٣	٢٢,٥	٢٢٥٦,١	١٩,٩٨
٦– النقل والمواصلات.	٣٦,٠	٤,٨	١٢٣,١	٦,٩	٢٤٦,٩	٨,٤	٤٧٤,٦	٦,٨٨	٧٣٠,٥	٦,٠٣
٧– الترفيه والثقافة.	٨,٨	١,٢	٤٤,٠	٢,٠	٢٢,٩	٠,٧	٦٤,٥	٠,٩	٨٤,٠	٠,٧٣
٨– التعليـــــم.	١,٨	٠,٢	٠,٩	٠,٥	١,٨	٠,١	١,٨	٠,٠٢	٣,٥	٠,٠٣
٩– العناية الطبية.	١٦,٠	٢,٢	٣٠٤,٣	١,٩	٥٢,٨	١,٨	١٢٧,٩	١,٨	١٧٧,٨	١,٦١
١٠– سلع وخدمات متنوعة.	٣٤,٠	٤,٥	٨١,٣	٤,٦	١٢٨,٢	٤,٣	٢٤٥,٢	٣,٦	٢٦٣,٥	٢,٣
المجموع العام	٧٤٨,٧	١٠٠	١٧٨٤,٣	١٠٠	٢٩٤١,٢	١٠٠	٦٩٧٨	١٠٠	١١٣١٢,٧	١٠٠

المصـدر : – وزارة التخطيط (العراق) . بحوث ميزانية الأسرة للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٦، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٨.

جدول (٥)

العلاقة بين قطاع الخدمات (ككل) وفروعه (Subsector)

بالقطاعات السلعية وقطاع الزراعة للفترة (٦٨ – ١٩٩٠) (نسب مئوية)

الفترة	النشـــاط / معدلات النمو	قطاع الخدمات ناقصا القطاعات السلعية ٪	قطاع الخدمات ناقصا القطاعات السلعية ٪	قطاع الخدمات ناقصا الزراعة ٪	الخدمات الاجتماعية والشخصية ناقصا الزراعة ٪
٦٨ – ١٩٧٥	$e_s - e_g$	٣,٠	٤,١	٤,١	٤,١
	$q_s - q_g$				
	جارى	٢,٠	١٢,٧	٨,٣	٧,٧
	ثابت	٣,٢	١,٨	١٤,٣	٣,١
٧٥ – ١٩٨٠	$e_s - e_g$	٣,٢	٥,٢	٤,٦	٥,٧
	$q_s - q_g$				
	جارى	٢,٢	٦,٠	٨,٣	٣,١
	ثابت	٢,٣	٣,٤	١٦,٣	٨,٣
٨٠ – ١٩٨٥	$e_s - e_g$	٤,٢	٤,١	٢,٧	٥,٣
	$q_s - q_g$				
	جارى	٠,٤	٧,٧	٨,٤–	٦,٧–
	ثابت	٠,٥	٤,٣–	١١,٩–	٣,٣–
٨٥ – ١٩٩٠	$e_s - e_g$	٢,٩	٣,٦	٤,٨	١,٦–
	$q_s - q_g$				
	جارى	١٢,١	٧,٢	٠,٤–	٥,٣–
	ثابت	١,٠–	٠,٢–	٩,٧	١,٣–

المصدر :

– نفس المصدر أسفل الجدول (١).

جدول (٦)

الإنفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى مع الأهمية النسبية (١٩٧٢ – ١٩٨٨)

	١٩٧٢				١٩٧٦				١٩٧٩				١٩٨٥				١٩٨٨			
	الإنفاق الخاص		الإنفاق الحكومى		الإنفاق الخاص		الإنفاق الحكومى		الإنفاق الخاص		الإنفاق الحكومى		الإنفاق الخاص		الإنفاق الحكومى		الإنفاق الخاص		الإنفاق الحكومى	
	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪
المواد الغذائية	٤١٥,٠	٥٧,٠	—	—	٨٦١,٣	٤٨,٣	—	—	١٣٧٧,١	٤٦,٩	—	—	٣١٨٩,٠	٤٥,٧	—	—	٥٦٧٩,٩	٥٠,٠	—	—
السلع	١٢٣٥	١٦,٨	—	—	٥٣١,٣	٢٤,٥	—	—	٦٥٤,١	٢٢,٣	—	—	١٣٠٥,٧	١٨,٦	—	—	٢١١٧,٢	١٨,٨٢	—	—
النقل والمواصلات	٣٦,٠	٤,٩	٠,٨	٠,٢	١٢٣,١	٦,٩	٠,٦	٠,٠٤	٢٤٦,٩	٨,٤	٥,٥	٠,٢	٤٧٤,٦	٦,٨٨	٥٤,٠	٠,٧	٧٣٠,٥	٦,٠٣	١٢,١	٠,١
الترفيه والثقافة	٨,٨	٠,٢	—	—	٤٤,٠	٢,٠	—	—	٢٢,٩	٠,٧	—	—	٦٤,٥	٠,٩	—	—	٨٤,٠	٠,٧٣	—	—
التعليم	١,٨	١,١	٧١,٥	٢٠,٧	٠,٩	٠,٥	١٣٤,٨	٩,٢	١,٨	٠,١	٢٠٧,٤	٧,٩	١,٨	٠,٠٢	٢٤٧,٥	٣,٠٤	٣,٥	٠,٠٣	٥٤٤,٩	٥,١
العناية الطبية	١٦,٠	٢,٢	١٧,٦	٥,٠	٤٣,٣	١,٩	٣٨,٣	٢,٦	٥٢,٨	١,٨	٨٣,٧	٣,٢	١٢٧,٩	١,٨	١٧٨,٩	٢,٥	١٧٧,٨	١,٦١	٢٣٨,٣	٢,٢
الدفاع والأمن القومى	—	—	١٥٣,٤	٤٤,٤	—	—	٧٩٢,٩	٥٤,١	—	—	٨٠٩,٧	٣٠,٧	—	—	٣٦٩٤,٤	٥١,٠٠	—	—	٥٢٣٦,٨	٤٩,٣
أخرى	١٤٧,٦	١٧,٤	١٠٢,١	٢٩,٧	٢٨٩,٣	١٥,٦	٥٠٠,٠	٣٤,٠٦	٥٨٥,٦	١٩,٨	١٥٣٢,٧	٥٨,٠	١٨١٤,٥	٢٦,١	٣٠٦٢,٨	٤٢,٤	٢٥١٩,٦	٢٢,٨	٤٥٩٧,٦	٤٩,٣
المجموع	٧٤٨,٧	١٠٠	٣٤٥,٤	١٠٠	١٧٨٤,٢	١٠٠	١٤٦٦,٦	١٠٠	٢٤٤١,٢	١٠٠	٢٦٣٩,٠	١٠٠	٦٩٧٨,٠	١٠٠	٧٣٣٧,٦	١٠٠	١١٣١٢,٧	١٠٠	١٠٦٢٩,٧	١٠٠

المصـــدر : – وزارة المالية (العراق) . دائرة الموازنة والحسابات الختامية لسنوات مختلفة.

جدول (٧)

الطلب الوسيط من قبل الزراعة والصناعة على قطاع الخدمات (ككل)
مع فروعه (Subsector) (أهمية نسبية)

	١٩٧٨ ٪	١٩٨٨ ٪
١ – الطلب الوسيط للزراعة والصناعة على قطاع الخدمات (ككل).	٢٥,٨	٢٢,٥
٢ – الطلب الوسيط للزراعة والصناعة على تجارة الجملة والمفرد.	٤٤,٩	٧٠,٨
٣ – الطلب الوسيط للزراعة والصناعة على النقل والمواصلات.	٧٠,٤	٧١,٨
٤ – الطلب الوسيط للزراعة والصناعة على البنوك والتأمين	٨,١	٧,١
٥ – الطلب الوسيط للزراعة والصناعة على الخدمات الشخصية.	٢٤,٠	١,٦

المصدر :

– وزارة التخطيط (العراق). مديرية الحسابات القومية جدول المستخدم – المنتج للسنوات ١٩٧٨ ، ١٩٨٨.

جدول (٨)

نمو الطلب الوسيط والعمالة فى قطاعات التوزيع (أرقام مطلقة)

	٧٨ – ١٩٨٨ (الطلب الوسيط) (دينار)	٧٨ – ١٩٨٨ العمـــالة
تجارة الجملة والمفرد	٢٠٢٣٩٩٤	٢٠٥٢٣
النقل والمواصلات	١٠١٦٤٨٤	١٢١٤١٠
البنوك والتأمين	٥٩٣٣٩	٣٠٠٧٨

المصدر :

– نفس المصدر أسفل الجدول رقم (١) والجدول رقم (٧).

الخـــاتمـــــة

نخلص مما سبق إلى ما يلى :

١ – أن توسع العمالة فى قطاع الخدمات بالعراق خلال الفترة (٦٨ – ١٩٩٠) لم يكن مـخططًا له، ولم يأخذ المسـار الطبيـعى لانتقـال العـاملين (من الزراعـة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات «بموجب شرط كلارك») ، بل جاءعلى شكل قفزة كثيفة من الزراعة نحو الخدمات دون المرور بالصناعة وذلك بسبب انخفاض إنتاجية العمل فى الزراعة والصناعة ولضعف مساهمة الأخير فى توفير فرص العمل للمهاجرين نحو أو الباحثين الجدد عن العمل، مما يمكن الاستنتاج بأن توسع الاستخدام فى هذا القطاع

على هذا النحو لا ينسجم مع التطور الاقتصادى الذى وصل إليه القطر وقد يعبر -فى واقع الأمر- عن اتجاه نحو ترسيخ الهامشية فيه.

٢ - وتأسيسًا على ما سبق فإن توسع هذا القطاع وإن كان يرجع بالأساس إلى تدهور مساهمة القطاعات السلعية إلا أنه وبعد استقرار نسبة كبيرة من السكان فى الحضر فيمكن القول إنه نجم عن تفاعل عوامل العرض والطلب. وقد رجحت الدراسة كلا من النمو الحضرى من جانب العرض، والإنفاق الاستهلاكى الحكومى من جانب الطلب وقللت من أهمية اختلاف إنتاجية العمل بين القطاعات الاقتصادية والطلب الوسيط على الخدمات، وهذا يعنى أن العوامل التى لا علاقة لها بالأداء الإيجابى للاقتصاد كانت هى المسئولة فى الواقع عن هذا التوسع.

الهوامـــش والمراجع

١ – هناك عوامل أخرى فى جانب العرض مثل النمو السكانى وتركيبة مخرجات جهاز التعليم (إذا كانت نسبة التخصصات المؤهلة للمهن الإنتاجية) أكبر من تلك التخصصات للمهن الإنتاجية غير أنه بالإمكان التقليل من أهمية هذه العوامل خلال هذه الفترة.

٢ –

Fuchs, V. R, (1968) The Service Economy,New York, NBR, P 201.

٣ – معروف، د. هوشيار (١٩٨٩) ، تصنيع الريف فى الأقطار النامية العراق حالة دراسية خاصة. وزارة التعليم العالى والبحث العلمى – الجامعة المستنصرية، بغداد ، ص ٧٢.

٤ –

Clark. C, (1944), Conditions of Economic Progress, Macmillan & COLTD, London, PP 6 - 7.

٥ –

Gershuny, J. (1978) After Industrial Society? ,The Macmillan press, LTD, U.K, P 77.

٦ – المتغير الوكيل هو المتغير الذى يحل محل المتغير الذى يصعب قياسه.

٧ –

Bauer, R. P. H. & Yamey, B.S. Economic Progress and Occupational Distribution, Economic Journal , Vol. LXI, No.244, Dec. 1954, PP 727 - 748.

Fuchs. V.R. Op. Cit. p 41.

Sabolo. Y. (1975), The Service Industries, ILO Geneva, P 54.